



## تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003

### بيان صحفي 7

#### استيراد التقنية دون تطويرها يعطل تنمية المعرفة في البلدان العربية

يتولى تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2003" إن استيراد البلدان العربية للتقانة يحفز تنمية المعرفة في الأقطار المصدرة لها بينما يخنقها على الصعيد المحلي. ذلك أن سياسات التصنيع العربية تقوم على شراء وسائل الإنتاج وتدريب القوى العاملة المحلية على اعتبار أن ذلك سيفضي إلى نقل التقنية وتوطينها ، كما أن الحكومات العربية راهنت على أن تشجيع التبادل التجاري مع الدول المتقدمة واجتذاب الاستثمارات منها سيؤديان إلى خلق بيئة مؤاتية لانتقال التقنية. غير أن الشركات المتعددة الجنسية قد احتفظت لنفسها بالعناصر المعرفية الأكتف في عملية الإنتاج، ولم تسمح للدول النامية بغير إنتاج المكونات ذات المستوى التقني المتدني.

إن اقتصاد الربيع السائد في أغلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وفي العراق وليبيا والجزائر، يعتمد بصورة شبة كاملة على النفط الذي يشكل أيضا مصدرا أساسيا للدخل في كل من مصر، وسورية، والسودان واليمن. وتعتمد هذه البلدان على استغلال موارد طبيعية ناضبة، واستخدام الخبرات الأجنبية لتحقيق عائد اقتصادي سريع. واقتصاد الربيع يشجع على الإنفاق والاقتناء، ولا يوفر إلا القليل من الحوافز لتشجيع الاستثمار وتنظيم الإنتاج في مجتمعات ما زالت بنيتها التنظيمية والاقتصادية تتسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة .

وبالمقابل ، فإن إنتاج المعرفة المحلية الأصلية يتطلب الوقت والجهد والموارد المالية. ويشير واضعو التقرير إلى أن "جميع البلدان العربية تقريبا قد أوكلت جل الجوانب كثيفة المعرفة في استنضاب النفط والثروات الطبيعية الأخرى إلى شركات أجنبية". وقد أسفر هذا الوضع ، كما يقول التقرير عن خسائر فادحة لمنظومة المعرفة العربية.

وبالإضافة إلى سيادة نمط الربيع القائم على استنضاب الثروات الطبيعية، كما يرى التقرير، فإن من معالم ضعف البنية الإنتاجية العربية أن جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية، والصناعات المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية التقليدية التي تعتمد إلى حد كبير على ترخيص بالإنتاج من شركات أجنبية. ومن شأن النشاط الاقتصادي الراهن أن ينشئ في المحصلة طلبا قويا على المعرفة وحوافز قوية لإنتاجها في مجتمعات البلدان المتقدمة، بينما تبقى منظومة المعرفة في البلدان العربية معطلة، والنشاط الاقتصادي فقيرا إلى المعرفة.

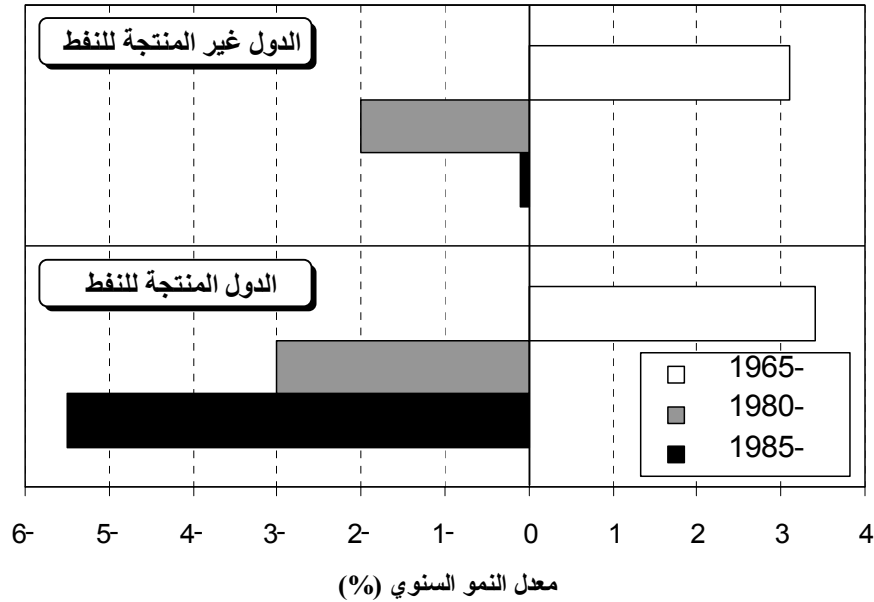
وخلافا للوهم الشائع حول ثراء البلدان العربية، فإن مجمل الناتج الاقتصادي المحلي العربي في نهاية القرن العشرين (وهو نحو 604 مليار دولار) يتعدى بالكاد ناتج دولة أوروبية واحدة مثل إسبانيا (559 مليار دولار). أما الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل، فإنه يقل في مجمل البلدان العربية عن نصف مستواه في دولتين ناهضتين في العالم الثالث وهما كوريا الجنوبية والأرجنتين.



ويشير تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني إلى أن ثمة علاقة مباشرة بين اكتساب المعرفة والتنمية الاقتصادية. فعندما تكون الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مؤاتية لاكتساب المعرفة، تنشأ "دائرة حميدة" يسمح فيه النمو الإقتصادي المرتفع المرتفع باستثمار الموارد في المعرفة، مما يؤدي إلى إنتاج معرفة جديدة ويؤدي ذلك بدوره إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي، وإذا لم تكن المعرفة الكثيفة من المحددات الجوهرية للنتائج الاقتصادي، فإن الطلب المجتمعي على المعرفة سيكون معدوماً، وسيتعذر عندها إقامة منظومة معرفة فعالة.

ويخلص تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2003" إلى أن تعافي النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية هما شرطان أساسيان - ولكنهما غير كافيين - لقيام نهضة معرفية في الوطن العربي. ولن تنهض هذه النهضة المأمولة إلا عندما تصبح غاية بناء مجتمع المعرفة في مقدمة الأولويات، لدى جميع متخذي القرارات في المجتمعات العربية، في قطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والقطاع العائلي، وعندما ينعكس ذلك في قرارات الإنفاق والاستثمار كافة.

معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للعامل (%)،  
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 1993-1965



المصدر: بناء على (البنك الدولي، بالإنجليزية، 1995، 2)